EP

الأمم المتحدة

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

Distr.
GENERAL

UNEP/OzL.Pro/ExCom/62/56
19 November 2010

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
الاجتماع الثاني و الستون
مونتريال، 29 نوفمبر/تشرين الثاني- 3 ديسمبر/كانون الأول 2010

تقرير عن مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية (المقرر 45/59)

إن وثائق ما قبل دورات اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال
قد تصدر دون إخلال بأي قرار تتخذه اللجنة التنفيذية بعد صدورها.

مقدمة

1. اتخذت اللجنة التنفيذية في اجتماعها التاسع والخمسين المقرر 45/59 الذي طلب في فقرته الفرعية (ز) تقريرا من الأمانة يقدم للاجتماع الثاني والستين عن الخبرات المكتسبة في تنفيذ فقرتين فرعيتين أخريين هما (ج) و(د) من نفس المقرر. فتطلب الفقرة الفرعية (ج) من الأمانة "توضيح استخدام مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الأثار المناخية على مجموعة فرعية من تقديمات المشاريع ابتداء من الاجتماع الستين فصاعدا، مما يتيح للوكالات والبلدان الإحاطة بالآثار المناخية لاختيارات التكنولوجيا" وطلبت من الأمانة "جمع المزيد من البيانات عن استخدام مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الأثار المناخية للنظر من جانب اللجنة التنفيذية". وبعد ذلك طلبت الفقرة الفرعية (د) من نفس المقرر من الأمانة الانتهاء من وضع مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف. وهذه الوثيقة عبارة عن استجابة للمقرر 45/59.

خلفية

2. قدمت الأمانة الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/55/47 المعنونة"تحليل منقح لاعتبارات التكاليف ذات الصلة التي تحيط بتمويل إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون". وتتضمن هذه الوثيقة أيضا قسما عن القضايا البيئية ومرفق يصف مقترحا بشأن نهج الوحدة الوظيفية لتقييم الانبعاثات ذات الصلة بالمناخ خلال دورة حياة منتج يحتوي على هيدروكلوروفلوروكربون. وطلبت اللجنة التنفيذية في مقررها 43/55 من الأمانة مواصلة تحليل ما إذا كان هذا النهج من النوع المبين في الوثيقة يوفر أساسا مرضيا وشفافا لإسناد الأولوية لتكنولوجيا إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الأخرى على البيئة بما في ذلك على المناخ كما كان متوخيا في الأصل في المقرر 6/19 الصادر عن الاجتماع التاسع عشر للأطراف.

3. وقدمت الأمانة في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/57/59، تقرير حالة عن مواصلة تحليل العمل في المؤشرات. وقد حدد ذلك على أنه أساس مرض وشفاف لإسناد الأولوية لتكنولوجيا إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار على المناخ. وأخذت اللجنة التنفيذية علما بتقرير الحالة وطلبت من الأمانة إعداد وثيقة تتضمن أمثلة على التطبيق لمواصلة النظر في المنهجية، وقررت مواصلة مناقشة القضايا الأخرى ذات الصلة بنوع الحوافز التي ستصاحب المؤشرات التي يجري وضعها وغير ذلك من المسائل ذات الصلة المتعلقة بالمؤشرات (المقرر 33/57).

4. وأبلغت الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/51 اللجنة بالقضايا ذات الصلة "بإسناد الأولوية لتكنولوجيا إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الأخرى على البيئة" وفي هذه الوثيقة تحدد الأمانة بصورة أولية نطاق المؤشر الذي سيطبق على تحويل قدرات التصنيع، واستبدال أو إغلاق هذه القدرات. وتعرض نموذج لعدد من جوانب التبسيط والتنقيح والتباينات للتمكين من تحقيق ولاية اجتماع الأطراف، وأجريت على وجه الخصوص محاولات لزيادة الشفافية وإمكانية استعمال النتائج. وتقرر، كجزء من هذه الجهود، أن يستخدم لهذا النهج تعبير "مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الأثار المناخية" بدلا من "نهج الوحدة التنظيمية".

وضع المؤشر منذ الاجتماع التاسع والخمسين

5. منذ الاجتماع التاسع والخمسين للجنة التنفيذية، تواصل وضع مفهوم مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الأثار المناخية وتوسيع نطاقه. ويتمثل الهدف من المؤشر في توفير قيمة موحدة لتأثير أحد المشاريع على المناخ مثل مؤشر "إزالة المواد المستنفدة للأوزون" الذي حدد رقما موحدا يبين آثار أحد المشاريع على طبقة الأوزون، وتوحيد الحسابات الخاصة بالآثار المناخية بطريقة توفر نتائج نزيهة وقابلة للمقارنة عبر القطاعات والبلدان. وفي نفس الوقت، تركز الأمانة العمل الخاص بوضع المؤشر على البيانات فقط التي جمعت خلال فترة إعداد المشروع.

6. و بالمقارنة بالتقرير الذي قدم للاجتماع التاسع والخمسين، وسعت الأمانة من نطاق المؤشر بإدراج قطاعي المذيبات والخدمة في حين أكدت مبدأ قصر تحديد التغييرات على الآثار المناخية المتعلقة بصورة مباشرة بالأنشطة الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف. ويمكن الاطلاع في المرفق الأول على الأوصاف التقنية التي تشير إلى

قطاعات التبريد وتكييف الهواء، والرغاوي، والمذيبات، وعامل التصنيع، وخدمة التبريد. وسوف يقدم المرفق في شكل تذييل بهذه الوثيقة.

إضاح التطبيق

7. ولدى التحضير للاجتماع التاسع والخمسين وضعت صيغة لمدخلات البيانات وعرضها أدرجت في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/59/51/Add.1. غير أن الحسابات ذات الصلة كانت تتم في ذلك الوقت وحتى الآن يدويا إلى حد كبير مع ما يستغرقه ذلك من وقت طويل وزيادة احتمالات الخطأ في الحسابات، فلم تتوافر إلاّ في أثناء الاستعدادات النهائية قبيل الاجتماع الثاني والستين للجنة التنفيذية سوى نموذج مؤتمت إلى حد كبير لحساب مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الأثار المناخية لقطاع التبريد. مما أتاح إتمام الحسابات ذات الصلة بالنموذج الذي أعد حديثا و سوف يقدم في المرفق الثاني الذي سيدرج في تذييل بهذه الوثيقة.

8. وبالنسبة لقطاع الرغاوي، أجريت حسابات مبسطة يدويا منذ الاجتماع التاسع والخمسين باستخدام افتراض نفس وزن الرغاوي التي نفخت قبل وبعد التحويل. وفي حين أن ذلك لم يأخذ في الاعتبار قضايا كفاءة الطاقة، فإنه يمثل عملية تقريب معقولة. كما استخدم افتراض الانبعاثات الكاملة من عامل نفخ الرغاوي خلال فترة حياة المنتج.

الحالة الراهنة

9. وعند هذه النقطة ، تمت برمجة مؤشر الآثار المناخية لقطاع التبريد للاستخدام الكامل على إكسيل وتجري مراجعته في الوقت الحاضر للتأكد من دقته. كما يجري وضع الصيغة النهائية لمؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية في قطاع الرغاوي للعرض على إكسيل فضلا عن ذلك الخاص بقطاعي المذيبات وعامل الخدمة. ووضع مفهوم المؤشر بالنسبة لقطاع الخدمة. أما العمل المتبقي الذي ستضطلع به الأمانة فيتعلق بتحديد مدخل البيانات والتأكد من جودتها لتقديم الخطط الكبيرة لإدارة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون.

10. وسوف تتوافر النسخة الأولى من مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية التي برمجت كأداة إكسيل على موقع الويب الخاص بالأمانة بعد فترة وجيزة. وسوف تتوافر نسخ أخرى إلكترونيا تمشيا مع التقدم المحرز في العمل المفاهيمي والبرمجة. وستتمكن الوكالات وأعضاء اللجنة التنفيذية من تحميل أحدث النسخ من موقع الويب الخاص بالأمانة في أي وقت. وسوف تدعم الأداة الأمانة واللجنة التنفيذية في فهم الآثار المناخية للأنشطة المقترحة استنادا إلى تقييم متوافق ونزيه ومواصلة تتبع الآثار المناخية لأنشطة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون التى يمولها الصندوق المتعدد الأطراف.

11. ولدى الانتهاء من وضع نموذج إكسيل، سيطلب استعراض أوسع نطاقا من الخبراء لمؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية حتى يمكن استخدام هذه الأداة كمخطط تفصيلى لإدراج نفس الحسابات في قاعدة بيانات الاتفاقات المتعددة السنوات. وقد أخذت الحاجة إلى هذا بصورة كاملة لدى وضع مفهوم جداول الاتفاقات المتعددة السنوات لخطط إدارة الهيدروكلوروفلوروكربون. وسوف تحد هذه الخطوة الأخيرة من الحاجة إلى مدخلات كبيرة من البيانات وتتيح الرصد الأوثق والتحليل الجاري للبيانات. ونظرا للطلبات غير المعروفة على وقت الأمانة للإعداد للاجتماعات القادمة للجنة التنفيذية، والأعداد الكبيرة من خطط إدارة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون التي مازال يتعين استعراضها، لايمكن في الوقت الحاضر إعطاء إشارة أكيدة على الإطار الزمني لاستكمال نموذج إكسيل وجداول الاتفاقات المتعددة السنوات.

12. وتتمثل النوايا الأصلية التي أدت إلى وضع مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية في توفير أداة من أجل:

(أ) توفير الدعم للبلدان خلال وضع خطط إدارة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون في اختيار التكنولوجيات لدى النظر في بدائل الهيدروكلوروفلوروكربون التي ستستخدم في مختلف التطبيقات؛

(ب) تمكين اللجنة التنفيذية من النظر فيما إذا كانت تطبق حوافز لاستخدام بدائل هذه المادة غير الضارة بالمناخ وتشجيع مصادر تمويل البدائل الجديدة على دعم الأنشطة ذات الصلة بالمناخ مثل أنشطة كفاءة الطاقة؛

(ج) تزويد كل من الأمانة واللجنة التنفيذية بإمكانية القياس الموضوعي وعقد المقارنات بشأن الآثار المناخية فيما يتعلق بالخيارات التكنولوجية المقدمة في التقديمات؛

(د) تمكين اللجنة التنفيذية من رصد الآثار المناخية للمشاريع التي يدعمها الصندوق المتعدد الأطراف ومبرراتها .

13. و أسفرت السنتان اللتان إنقضتا منذ الاجتماع الخامس والخمسين للجنة التنفيذية عندما أثيرت هذه المسألة لأول مرة، عن تغيير في ظروف الإطار الذي كان يجري في نطاقه استخدام مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية منذ ذلك الوقت:

(أ) وافقت اللجنة التنفيذية خلال الاجتماع الستين، في المقرر 44/60 على عدد من الحوافز للاستعاضة عن المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية بمواد بديلة أكثر مواتية للمناخ بصورة منفصلة عن المؤشر. وفي حين خفضت الفقرات الفرعية الخامسة والثامنة والتاسعة من ذلك المقرر الحوافز غير المباشرة لاستخدام المواد ذات الإمكانيات المرتفعة على الاحترار العالمي من خلال تمويل تكاليف التشغيل الإضافية، تضمنت الفقرتان السادسة والسابعة حوافز واضحة لاستخدام التكنولوجيا التي تنخفض فيها إمكانيات الاحترار العالمي؛

(ب) لم تختتم المناقشات الخاصة بإقامة مرفق يتيح توفير التمويل الإضافي فيما يتجاوز أهلية مشاريع الصندوق المتعدد الأطراف، ومن غير المؤكد الوقت الذي ستنتهي فيه هذه المناقشات والكيفية التي ستختتم بها؛

(ج) إن صعوبات تعبئة التمويل، على أساس عريض وفي إطار زمني قصير، لأنشطة كفاءة الطاقة من مصادر مثل مرفق البيئة العالمية معروفة وتحد من توقعات توفير الحوافز للأنشطة المتعلقة بخفض الانبعاثات ذات الصلة بالمناخ. وكان يمكن أن تضيف هذه الحوافزالى جانب الأنشطة الممولة من الصندوق المتعدد الأطراف المؤهلة مكونا إضافيا عن تغير المناخ؛

(د) أدى تغيير النموذج في الصندوق المتعدد الأطراف من مشاريع الإزالة السابقة التي كانت تركز إما على الأنشطة المنفصلة أو على الاستهلاك المتبقي بعد إجراء الأنشطة الكبيرة والمحددة الى أن يشكل ديناميته الخاصة والحاجة إلى الموارد. ونظرا لضيق الوقت فيما بين اجتماعات اللجنة التنفيذية، لم يمكن تخصيص وقت كاف للقضايا المرتبطة بمؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية في وقت مبكر يتيح التقدم بالوتيرة التي كانت منشودة في الأصل؛

14. وخلال الثمانية عشرة شهرا الماضية، أصبح من الواضح بصورة متزايدة أن الافتراض الخاص بعملية اختيار التكنولوجيا الموجهة مركزيا ربما لا يتفق مع واقع اتخاذ القرارات في بلدان المادة 5. ويبدو واضحا من تقديمات المشاريع التي تلقيت حتى الآن أن بعض البلدان اختارت بديلا متوافرا متقدما مواتيا للمناخ حتى عندما لم تكن جميع القضايا (مثل توافر المكونات) قد اتضحت في حين كانت بلدان أخرى ترفض الطلب بأن تستخدم صناعتها تكنولوجيات، غير متضمنة فى الإتجاه العام، مما يؤدى في كثير من الحالات إلى اختيار بدائل تنطوي على درجة عالية من التأثير في المناخ. ومن المستبعد أن يكون لمؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية تأثير على هذه القرارات التي يبدو أنها تستند إلى اعتبار أساسي بدرجة كبيرة يتعلق بما إذا كانت تراعي أو لاتراعي قضايا

تغيير المناخ لدى اختيار تكنولوجيا جديدة وكيفية تقييم المخاطر والفرص الاقتصادية المرتبطة بها. ويبدو أن درجة التأثير على تغير المناخ التي يحددها مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية ليس لها سوى دور ثانوي. ويتضح هذا الوضع بصورة أكبر من واقع أنه قد تم، في إطار الدعم المؤهل من الصندوق المتعدد الأطراف، مراعاة بعض قضايا تغير المناخ بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وأن رسائل واضحة قد صدرت عن اللجنة التنفيذية بشأن الأفضليات في المشاريع في حين نادرا ماتحقق التمويل المتعلق بالأنشطة التي تتجاوز تلك المؤهلة للدعم من الصندوق. وعلاوة على ذلك، تظل الشكوك الكبيرة تحيط بتمويل أنشطة التخفيف في البلدان النامية في المستقبل.

الخلاصة

15. كان الهدف الأصلي هو وضع مؤشر للآثار المناخية لدعم عمل البلدان والوكالات والأمانة في أربعة مجالات مختلفة هي:

(أ) في صنع القرار بشأن اختيار البدائل؛

(ب) إمكانية توفير حوافز في إطار الصندوق المتعدد الأطراف مع إتاحة فرص طلب مصادر تمويل بديلة في نفس الوقت أيضا تستند إلى آثار مناخية قابلة للتقدير الكمي؛

(ج) فهم الآثار المناخية لمقترحات المشاريع المعروضة على اللجنة التنفيذية؛

(د) الرصد المستمر لأثار عمل الصندوق المتعدد الأطراف على المناخ.

16. ونتيجة للأسباب المبينة في الفقرة 14 أعلاه، فإن الأغراض الرئيسية لمؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية قد تتمثل، في الوقت الحاضر، في العنصرين الأخيرين أي إحاطة اللجنة بنتائج تمويل مختلف بدائل المواد الهيدروكلوروفلوروكربونية، ورصد تأثيرات عمل الصندوق المتعدد الأطراف على المناخ. وعند التحضير للمرحلة الثانية، سوف يمكن المؤشر من توفير الدعم المتوخي تقديمه في الأصل ولاسيما لمساعدة البلدان على تقييم مختلف خيارات التكنولوجيا في وقت مبكر من عملية صنع القرار. وسوف تيسر الخبرات التي اكتسبتها البلدان والوكالات خلال المرحلة الأولى من خطة إدارة إزالة الهيدروكلوروفلوروكربون تطبيق مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية.

17. وسوف تتسق الاحتياجات من البيانات مع تلك اللازمة لتقييم الأهلية، وأن تتضمن إضافة إلى ذلك صيغ جمع البيانات ذات الصلة. وسوف يعد ويطور مفهوم بشأن حساب الآثار المناخية في قطاع مكافحة الحرائق. وبمجرد وضع نموذج إكسيل بالكامل ودخوله حيز التنفيذ، ستجري عملية تحويل أداة مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية إلى جداول الاتفاقات المتعددة السنوات وسوف ييسر إدراج المؤشر في جداول الاتفاقات المتعددة السنوات تطبق هذه الأداة بالنسبة للوكالات والأمانة بالنظر إلى أنه لن يتعين إدخال البيانات إلاّ مرة واحدة لحساب أهلية القدرات المستنفدة للأوزون ومؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية، وتوفير معلومات تجميعية عن البلد. وسوف تبلغ الأمانة اللجنة التنفيذية بالحالة والجهود التي تبذل لتحويل النموذج في موعد لايتجاوز الاجتماع الخامس والستين.

التوصية

18. قد ترغب اللجنة التنفيذية فيمايلي:

(أ) أن تحاط بالتقرير عن الخبرات المكتسبة من تنفيذ مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية؛

(ب) أن تطلب من الأمانة الانتهاء من وضع المؤشر بشأن مختلف القطاعات على النحو المبين في الوثيقة UNEP/OzL.Pro/ExCom/62/56؛

(ج) أن تطلب من الأمانة إبلاغ اللجنة التنفيذية عن التقدم المحرز والخبرات المكتسبة في تطبيق المؤشر على تقديمات المشاريع في موعد لايتجاوز الاجتماع الرابع والستين؛

(د) أن تطلب من الأمانة أن تطبق مؤشر المناخ على المشاريع الفرعية ذات الصلة المقدمة لإتاحة الفرصة لقياس الآثار المناخية للخيارات التكنولوجية المقدمة في التقديمات؛

(ه) أن تطلب من الأمانة أن تقدم نسخة كاملة الإعداد من مؤشر الصندوق المتعدد الأطراف بشأن الآثار المناخية إلى اللجنة التنفيذية في موعد لايتجاوز الاجتماع الخامس والستين للتمكين من تقييم ما إذا كان يمكن تطبيقه باعتباره أداة مدرجة بالكامل لإعداد وتقييم تقديمات المشاريع لحساب الآثار المناخية لمشاريع استهلاك الهيدروكلوروفلوروكربون لدى الصندوق المتعدد الأطراف.

———